أزمة الرعاية الشاملة:

تتزايد الحاجة على المستوى العالمي لتقديم الرعاية نتيجة للنمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية، وارتفاع معدلات انتقال الأمراض، والاضطرابات الاجتماعية، والصراعات. ويتوقع أن يصل عدد متلقي الرعاية، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى ٢,٣ مليار، ولكن على الرغم من زيادة الطلب على هذه الخدمات، معظم العاملون في هذا القطاع لا يحصلون على رواتبهم او انها منخفضة، ويعملون في ظل ظروف عمل سيئة ودون حماية اجتماعية. وقد أشارت بيانات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٨ أن هذا القطاع يضم ٣٨١مليون عامل(٢٤٩ مليون امرأة و١٣٢ مليون رجل)، ويمثلون ١١,٥ في المائة من التشغيل العالمي. لذا من مصلحة الجميع ضمان ظروف ملائمة لتقديم خدمات الرعاية بشكليها المدفوع وغير المدفوع. وعليه تعتبر سياسات الرعاية التحويلية والعمل اللائق في اقتصاد الرعاية أمرا بالغ الأهمية لضمان مستقبل قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

توفير الرعاية من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

نظرًا لأن الشركات المملوكة للأعضاء والتعاونيات وغيرها من الكيانات داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2] تتمحور حول الناس وتدفعها المبادئ، فقد ظهرت كشكل مبتكر لتقديم الرعاية، ولاسيما في غياب خيارات عامة أو خاصة أخرى قابلة للتطبيق: وتشير أبحاث منظمة العمل الدولية إلى أن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:[1]

- توفر فرصًا للوصول إلى أجور وظروف عمل ومنافع افضل وتقلل من معدل دوران الموظفين.
- غالبًا ما تكون متعددة الأغراض حيث إن احتياجات الرعاية للمستفيدين ليست منفردة، وكما خدمات التعاونيات.
- غالبًا ما تكون متعددة أصحاب المصلحة بطبيعتها وتكون بمشاركة من العمال والمستفيدين والحكومات المحلية.
- تقدم الرعاية بطرق مختلفة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من وجود اختلافات إقليمية في أنواع الرعاية المقدمة والتي تتشكل من خلال سياقات محلية واحتياجات الرعاية.

مركز سوق ماكولا لرعاية الأطفال[3]

سوق ماكولا في أكرا، غانا، هو مكان عمل لألاف من النساء من العاملات في التجارة والبيع في القطاع غير المنظم، وكثير منهن ليس لديهن بديل عملي سوى إحضار أطفالهن إلى العمل. عندما انتهى التمويل الحكومي لمركز رعاية الأطفال، اجتمعت هؤلاء البائعات والتجارات مع العاملين في قطاع رعاية الأطفال من المركز وممثلين من رابطة غانا للتجار لتشكيل رابطة تجمع الاهالي والمدرسين وتتحمل المسؤولية المشتركة عن العمليات. ويقدم المركز الآن الرعاية لعدد ١٤٠ طفلًا ، بدءًا من الساعة السادسة صباحًا ويستمر العمل حتى تسليم آخر طفل. ويوجد نظام دفع مرن، مع إعانات ومساحات مجانية لأولئك اللواتي لا تستطعن تحمل الرسوم الشهرية. وتوفر بعض البائعات أيضًا خضروات وفواكه طازجة من أكشاكهن الخاصة لوجبات الأطفال اليومية.

في ضوء ذلك، يقترح قسم النوع الاجتماعي والمساواة والتنوع والشمول التابع لمنظمة العمل الدولية ووحدة التعاونيات برنامجًا مبتكرًا عبر الأقاليم والبلدان المتعددة، حيث يستخدم نموذج تدخل قائم على إطار عمل R5 لمنظمة العمل الدولية، من أجل وظائف لائقة في مجال الرعاية والعدالة الاجتماعية.[4] وسوف يوجه البرنامج اهتمامًا خاصًا للعاملات في القطاع غير المنظم، بجميع فئاتهن المتنوعة، اللاوتي تعملن في اقتصاد الرعاية لزيادة دخلهن وتحسين حقوقهن من خلال بدء تعاونية أو توسيعها. وسيتضمن البرنامج أساليب فعالة للرصد والتقييم في جميع مراحل البرنامج للمساهمة في الأدلة المصنفة حسب المجموعة.

1 لورا أداتي وأومبرتو كاتانيو وفاليريا إسكيفيل وإيزابيل فالارينو. العمل في مجال الرعاية والوظائف في هذا القطاع من أجل مستقبل العمل اللائق (2018).

2 على النحو المحدد في الجلسة 110 من مؤتمر العمل الدولي/ القرار الثاني وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/77/L.60 " يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنشآت والمنظمات والكيانات الأخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة الجماعية و/أو العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائض و/أو الأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول. "

3 كيت غرانثام وعاطف سومجي، حلول لرعاية الطفل للمؤسسات النسائية الصغيرة ومتناهية الصغر (2022).

الرعاية التعاونية كحل تحويلي لعمل لائق يراعي النوع الاجتماعي

نموذج التدخل:

التقييم الوطني

تحديد السياق القانوني والمؤسسي والبرنامجي وخلق مسار مستنير لاستخدام النموذج التعاوني في قطاعات الرعاية، مع التركيز على رعاية الأطفال والإعاقة والرعاية طويلة الأجل. وبينما سوف ترتكز المبادرة في البداية على بلدان محددة، من أجل تقييم قابلية التوسع والتكرار على مستوى العالم، سيتم تطوير مؤشرات تقييم الأثر منذ البداية.

ورشة التصديق

توجه الدعوة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك خبراء المجتمع الذين لديهم معرفة بقطاعات الرعاية في الدول وأعضاء التعاونيات وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى بما في ذلك شبكاتهم ونقاباتهم واتحادتهم) والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لإبداء ملاحظاتهم وترتيب التوصيات حسب الأولوية لغرض إجراء المتابعة، وتحديد ما إذا كان التقييم الذي تم إجراؤه يعكس بدقة الاحتياجات والأولويات على أرض الواقع .

الاختبار التدريبي

سوف تُختبر أدوات التدريب الحالية لمنظمة العمل الدولية بشأن تطوير التعاونيات وتعزيزها وإدارتها Think.coop, Start.coop, Manage.coop والتي تم تكييفها لتناسب قطاع خدمات الرعاية وسياق البلد بشكل تجريبي بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء مثل الحكومات المحلية وأسر المستفيدين .

التنفيذ

يتم تطوير خطة (خطط) عمل للمشاركين ومراجعتها. ثم يتم اختيار المجموعات المنخرطة في البرنامج التجريبي (1-2 لكل دولة حسب السياق). وسيوفر التمويل الأولي لإجراء التنفيذ إلى جانب توفير خدمات التوجيه الفني والإرشادي اللازمة (القانونية، والإدارية، والمتعلقة بالتسويق، وغيرها) .

الأندماج

من المتوقع أن تظهر منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في مجال الرعاية وتتطور في مسارات مختلفة اعتمادًا على السياق الوطني. وسوف تُوثق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من خلال التقييمات الداخلية التي تُجرى على المستويين القطري والعالمي. وبناءً على ذلك، ستُنشر التوصيات السياسية والبرنامجية الناشئة على نطاق واسع وسوف تُستخدم لتوسيع نطاق المبادرات ودعمها في سياقات أخرى.

وسوف يعمل البرنامج على ثلاثة مستويات مترابطة:

1. المستوى الكلي - تعزيز بيئة أكثر تمكينًا لتوفير خدمات الرعاية باستخدام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التعاون والمساءلة وتكامل السياسات وفقًا لجدول أعمال منظمة العمل الدولية.
2. المستوى الوسطي - تعزيز البنية التحتية المؤسسية لتطوير التعاونيات وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى في مجال خدمات الرعاية من خلال الشركاء المحليين ومقدمي الخدمات (خدمات تنمية الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغيرها).
3. المستوى الجزئي - إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات القائمة المعنية بتقديم خدمات الرعاية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تمكين أعضاء وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعنية بتقديم خدمات الرعاية عبر نموذج التدخل.

سوف يساهم البرنامج في التنمية المستدامة للمؤسسات من خلال الاعتراف بالرعاية المدفوعة وغير المدفوعة وتقديرها، بالتعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين. وحيثما أمكن، سوف يطبق المشروع نهجًا تشاركيًا، مستفيدًا من الخبرات والمؤسسات الوطنية حيث لن يؤدي ذلك إلى زيادة وفورات التكلفة إلى الحد الأقصى فحسب، بل سيؤدي إلى بناء القدرات. ويتوفر بيان تفصيلي للجدول الزمني والميزانية، ويمكن تعديله حسب النطاق والتغطية بعد المشاورات مع المانحين المحتملين.

4 يؤكد إطار عمل (R5) لمنظمة العمل الدولية على الاعتراف بالأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها من خلال حزم سياسات الرعاية التحويلية المراعية للنوع الاجتماعي؛ ومكافأة العاملين في مجال الرعاية بشكل عادل، مع خلق فرص كافية للتوظيف في مجال الرعاية لتلبية احتياجات الرعاية وتعزيز العمل اللائق، بما في ذلك الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة والوظائف الخالية من العنف والتحرش، للقوى العاملة في مجال الرعاية مدفوعة الأجر بكل فئاتها المتنوعة؛ وتمثيل العاملين في مجال الرعاية للتأكيد على الحقوق والتنظيم والصوت والتمثيل في صنع القرار والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

معلومات التواصل

منظمة العمل الدولية
طريق دي موريون 4
CH-1211 جنيف 22
سويسرا

قسم النوع الاجتماعي والمساواة والتنوع والشمول (GEDI)
البريد الإلكتروني: gedi@ilo.org www.ilo.org/ged
وحدة التعاونيات منظمة العمل الدولية (COOP/SSE)
البريد الإلكتروني: coop@ilo.org
و www.ilo.org/sse

© منظمة العمل الدولية 2023